المالية الدولية

النظام النقدي الدولي

سنة أولى ماستر علوم اقتصادية

جامعة محمد بوضياف المسيلة

الأستاذة صيفور فضيلة

جانفي 2024

قائمة المحتويات

وحدة 5

مقدمة 7

I-اختبار المكتسبات القبلية 9

آ. تمرين.....9

ب. تمرين.....9

II-مفاهيم عامة حول النظام النقدي الدولي 11

آ. مفهوم النظام النقدي الدولي.....11

ب. خصائص النظام النقدي الدولي.....11

III-مراحل تطور النظام النقدي الدولي 13

آ. النظام النقدي الدولي في ظل قاعدة الذهب.....13

ب. النظام النقدي في ظل اتفاقية بريتون وودز.....14

پ. تمارين.....16

1. تمرين.....16

ت. تمرين.....17

ث. اختبار التقييم الشامل.....17

1. تمرين.....17

2. تمرين.....17

خاتمة 19

حل التمارين 21

قائمة المراجع 23

وحدة

مستوى المعرفة والتذكر: من خلل هذا المستوى سيكون الطالب قادرا على استحضار واستدعاء ما لديه من مكتسبات قبلية ومعلومات مخزونة في الذاكرة تتعلق بالاقتصاد الدولي والاقتصاد النقدي، كما يمكن هذا المستوى الطالب من التعرف على مختلف المفاهيم والمصطلحات المالية والنقود والتمويل حتى يكون مستعد لتلقي مواضيع في ميدان المالية الدولية وفهمها، كما يمكننا هذا المستوى نحن كأساتذة من تحديد التفاوت المتواجد عند الطلبة من خلل معارفهم المسبقة والعمل على تحسين نقاط الضعف والتركيز عليها.

مستوى الفهم والاستيعاب: من خلال هذا المستوى سيتمكن الطالب من الحصول على معلومات قيمة تمكنه من التمييز بين مختلف المفاهيم المتعلقة بالنظام النقدي الدولي وفهم خصائصه، كما يمكنه من القدرة على تحليل مراحل تطور النظام النقدي الدولي في ظل من قاعدة الذهب وفي ظل اتفاقية بريتون وودز.

مستوى التطبيق: من خلل هذا المستوى سيتمكن الطالب من استخدام معارفه ومكتسباته في ترتيب أفكاره وصياغة ملخص حول البحث، وحل تمارين الوظائف بمستوى ممتاز.

مقدمة

تهدف فكرة إنشاء نظام نقدي دولي إلى خلق مصدر للاستقرار النقدي الدولي من خلال توفير السيولة للمدفوعات الدولية والإشراف على تنظيم عمليات المبادلة التجارية بين دول العالم. إلا أنَّ هذا النظام قد مر بعدة مراحل نتيجة تغير الظروف والأحداث السياسية والاقتصادية العالمية. فبعدما كان التعامل بين الدول في المجال التجاري يتم وفق نظام المقايضة أصبح يتم وفق قاعدة الذهب، ثم تحول العالم إلى نظام آخر يرتكز على عملة واحدة وهي الدولار الأمريكي وأخيراً جاء نظام تعويم العملات وترك العملات لقوى السوق (العرض والطلب).

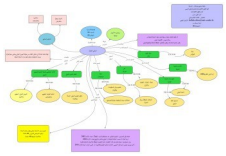

I اختبار المكتسبات القبلية

تمرين 9
تمرين 9

آ. تمرين

[21 ص 1 حل رقم]

ما المقصور بالنظام النقدي الدولي؟

ب. تمرين

[21 ص 2 حل رقم]

من وظائف النظام النقدي الدولي؟

II مفاهيم عامة حول النظام النقدي الدولي

مفهوم النظام النقدي الدولي 11
خصائص النظام النقدي الدولي 11

إن نظام النقد الدولي يلعب دور حيويا في تطور العلاقات الاقتصادية الدولية، وفي الأوضاع الاقتصادية التي تعيشها دول العالم في ظل العولمة، سواء كانت متقدمة أو نامية.

آ. مفهوم النظام النقدي الدولي

تعددت مفاهيم النظام النقدي الدولي باختلاف وجهات نظر الجهات التي تناولتها، وفيما يلي بعض التعاريف:

يعبر النظام النقدي الدولي عن مجموعة من العلاقات النقدية الدولية المنبثقة عن التجارب العملية والاتفاقيات الدولية التي يتواجد في ظلها وسيلة أو وسائل دفع تقبل في تسوية الحسابات الدولية، أو بتعبير آخر هو النظام الذي يوفر ما يطلق عليه النقد الدولي أي ذلك الشيء الذي يستخدم وسيطا في التبادل الدولي ومقياسا للقيمة الأجنبية ومستودعا لذا أو ما يسمى بالسيولة الدولية.(1)[1]

يعرف أيضا بأنه مجموعة القواعد والأدوات والمؤسسات المتعلقة بتسوية المدفوعات الدولية.(2)[2]

ب. خصائص النظام النقدي الدولي

يتميز النظام النقدي الدولي بالخصائص التالية:(3)[3]

- النظام النقدي الدولي نظام تاريخي أي ديناميكي لا يتصف بالثبات وإنما تغيرت أشكاله وتطورت عبر الزمن نتيجة لتطور وتغير النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي وجد فيه.
- النظام النقدي الدولي هو جزء لا يتجزأ عن النظام الاقتصادي والاجتماعي السائد، حيث كل نظام يعكس صورة المجتمع الذي وجد لخدمته.
- هو نظام دولي يشمل جميع الدول.
- له احتياطات، والمتمثلة في أقوى العملات الأجنبية.

كما يعبر النظام النقدي الدولي عن مجموعة القواعد والاتفاقيات والمؤسسات التي تحكم سير السياسات النقدية والتنسيق فيما بينها، أسعار الصرف وتوفير السيولة الدولية. حيث تقيم فعاليته انطلاقا من ثلاثة معايير رئيسية هي:

_ الآليات التي يوفرها لمعالجة الاختلالات الدولية في موازين المدفوعات، من حيث تكلفتها وسرعتها في تحقيق التصحيح في وضعية ميزان المدفوعات.

_ قدرته على توفير السيولة الكافية لتسوية المبادلات التجارية والمالية من جهة ومعالجة الاختلالات في موازين المدفوعات من جهة أخرى.

_ قدرته على كسب ثقة مختلف الأطراف الفاعلة في الاقتصاد العالمي، وذلك يتجلى بالأساس من خلال

فعالية آليات التصحيح فيه وتوفيره للسيولة الكافية.

III مراحل تطور النظام النقدي الدولي

النظام النقدي الدولي في ظل قاعدة الذهب 13
النظام النقدي في ظل اتفاقية بريتون وودز 14
تمارين 16
تمرين 17
اختبار التقييم الشامل 17

شهد الاقتصاد العالمي عديد المراحل التي مر بها النظام النقدي الدولي، والتي كانت نتاج التطورات الاقتصادية المتعاقبة التي كانت تستلزم بالضرورة تغيرا في شكل النظام النقدي الدولي السائد بما يساهم في تحقيق الاستقرار النقدي للاقتصاد العالمي.

لمشاهدة الفيديو هنا[1]

آ. النظام النقدي الدولي في ظل قاعدة الذهب

يبين هذا النظام وجود العلاقة الثابتة بين قيمة الوحدة النقدية والمقدار الثابت من الذهب، بحيث تتعادل القوة الشرائية لوحدة النقود مع القوة الشرائية للذهب، وقد ساد في معظم الدول المتقدمة، حيث كان يتميز بالاعتراف الجماعي له. وبريطانيا هي أول من أقرته في عام 1816، ثم تبعتها بعد ذلك العديد من الدول خلال النصف الأخير من القرن التاسع عشر، وظل أكثر النظم النقدية انتشارا حتى عام 1914. أصبح يعرف باسم قاعدة الذهب، حيث يتم بموجبه قياس القيم الاقتصادية، حيث أن قيمة الوحدة النقدية تساوي وزنا معينا من الذهب.

1.مراحل تطور نظام الذهب:

لقد عرف نظام الذهب ثلاث مراحل عبر تطوره، ارتبطت بالمستجدات التي كانت تطرأ وتجعل كل مرحلة مواتية للظروف الجديدة، ويمكن ذكر أهمها فيما يلي:(4)[4]

-نظام المسكوكات الذهبية
-نظام السبائك الذهبية
-نظام الصرف بالذهب

2.انهيار النظام الذهبي:

بالرغم من أن قاعدة الذهب استطاعت التعايش مع ظروف الحرب العالمية الأولى والتغيرات الاقتصادية التي حدثت بعدها إلا أنها لم تستطع تحمل الكساد العظيم، فباقتراب نهاية العشرينيات كانت اقتصاديات الدول الصناعية تتجه نحو الركود، وكان للكساد الأمريكي عام 1929 آثارا على اقتصاديات جميع أركان العالم.
وجاءت الضربة القاضية لقاعدة الذهب الدولية عام 1931 حينما أخذ المودعون يسحبون أرصدتهم من البنوك النمساوية التجارية الكبيرة، تم انتشر الفزع إلى البنوك الألمانية، فقامت الحكومة بفرض قيود على الصرف، ثم تبعتها في ذلك دول أخرى، وفي مقدمتهم إنجلترا التي قامت بتعويم عملتها، فتبعتها دول تربطها علاقات تجارية ومالية وأيضا عملاتها مرتبطة بالإسترليني، فظهر في عام 1932 ما سمي " منطقة الإسترليني". وبعد وقت قليل من تعويم إنجلترا للجنيه الإسترليني تخلت الدول الاسكندينافية عن قاعدة

1 - https://www.youtube.com/watch?v=fNHd5PxVxeA

الذهب، ولم يعد هناك من الدول التي تربط عملتها بالذهب سوى الولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا وفرنسا وبلجيكا وهولندا، وبدأت هذه الدول التي عرفت "بكتلة الذهب" في مواجهة التدفقات للخارج من احتياطاتها الذهبية برفع الرسوم الجمركية وتضييق الحصص لضغط الواردات.

وعندئذ توقفت قاعدة الذهب عن العمل كنظام نقدي دولي فعال، وكان العديد من العملات غير قابل للتحويل والعديد منها عائما، فشاعت عملية تخفيض قيمة العملات بين الدول التي حافظت على أسعار الصرف الرسمية، وأصبحت الآلية التي يتم من خلالها موازنة ميزان المدفوعات غير مقبولة لدى الدول، مما تخلت الولايات المتحدة الأمريكية عن الذهب عام 1933.

فرغم كل ما تميز به معيار الذهب من استقرار للأسعار على المستويين الداخلي والخارجي ومحافظته على القيمة الحقيقية للنقود، إضافة إلى ارتباط الذهب بالنقود الورقية كغطاء إصدار يمنحها الثقة ومساهمته في تطور ونمو التجارة الدولية فقد تم التخلي عنه تزامنا مع الحرب العالمية الأولى وأزمة الكساد.

وبعد انتهاء الكساد واقتراب الحرب العالمية الثانية شعر معظم المراقبين أن العودة للأوضاع المضطربة التي سادت في الثلاثينيات لن يكون مقبولا، وكان شعورهم أنه من الضروري تصميم نظام نقد دولي يضمن قابلية التحويل للعملات والاستقرار النقدي، ولعبت الرغبات دورها في تشكيل نظام بروتون وودز للنقد الدولي الذي تم تبنيه بنهاية الحرب العالمية الثانية. (5)[5]

فرنسية

ب. النظام النقدي في ظل اتفاقية بريتون وودز

انعقد مؤتمر "بريتون وودز ب "نيوهاشمير" في الفترة ما بين 1 و 22 جويلية 1944 بحضور حوالي 730 مندوب من 44 دولة مع عضو ملاحظ عن الإتحاد السوفياتي، أين شهد هذا المؤتمر تقديم مقترحين للشكل الجديد للنظام النقدي الدولي.

1. المقترح الإنجليزي ل"جون مايناردكينز": تم تقديم هذا المشروع من طرف ممثل المملكة المتحدة جون مينارد كينز بتاريخ 07 افريل 1943 كانت منطلقاته تتمثل في :(6)[6]
   - أن النظام النقدي الجديد يجب أن يكفل عدم تدخل في السياسات الداخلية للدول، إلا ما كان له أثر هام في العلاقات الاقتصادية الدولية، ويشترط أن تكون تلك العلاقات متساوية في المزايا بين الدول، وأن يحقق النظام المصلحة العامة لكل الدول المشاركة.
   - إنشاء مؤسسة مالية ذات مركز عالمي سماها ب " إتحاد المقاصة الدولية " ويكون دورها شبيها بالدور التي تلعبه البنوك المركزية محليا، حيث تتم التسويات المالية من خلال الدفع بالأرصدة بين البنوك المركزية، وذلك من خلال فتح حسابات دائنة ومدينة تتساوى من خلالها أرصدتها في الأخير كما يعتبر أن الرصيد الدائن للبلد العضو يبقى كقرض منه لصالح الإتحاد.
   - اقتراح كينز بأن يرتكز النظام الجديد على عملة أطلق عليها اسم" البانكور "وهي عملة مستقلة مرتبطة بالذهب".
   - اهتمام كينز في مشروعه المقدم بالعرض النقدي أي كمية النقود التي يجب إصدارها والتي أوصى بأن تتم على أساس حجم التجارة الدولية لا على أساس كمية الذهب التي تحوزها الدول، وفي هذا تأيدا منه لمصالح دولته المملكة المتحدة والتي كانت قوية تجاريا آنذاك.
2. المقترح الأمريكي ل"هاري ديكستر وايت": تولى "هاري ديكستر وايت" وهو مساعد وكيل الخزانة

الأمركية بلورة التصور الأمريكي حول مستقبل النظام النقدي الدولي بعد الحرب العالمية الثانية. والذي ارتكز على إنشاء مؤسسات مالية دولية في شكل"صندوق النقد الدولي" و "البنك الدولي للإنشاء والتعمير "، تتولى تنظيم الشؤون النقدية والمالية في الاقتصاد العالمي في إطار قاعدة الصرف-ذهب، يكون فيها الدولار الأمريكي العملة الوحيدة المرتبطة بالذهب، في حين تتحدد قيم باقي العملات الدولية بنسب ثابتة مع الدولار.

ارتكز عمل مقترح "وايت" على منح صندوق النقد الدولي قروضا للدول الأعضاء التي تعاني من اختلالات مالية ليبرز بذلك على أنه صندوق دعم للاستقرار، إذ تشترك الدول الأعضاء فيما بينها لتجميع موارده المالية من خلال مساهمات مشكلة من الذهب وعملات أجنبية، ويلتزم الصندوق في إطار هذا المقترح بمبادلة العملات الوطنية للدول الأعضاء، والتزامها بشراء أو بيع كميات من الذهب والعملات الأجنبية مع الصندوق بما يمكن من عودة اقتصادياتها لحالتها التوازنية. ويمكن للدول الأعضاء في ظل هذا المقترح التقدم بطلب تغيير مستويات سعر صرفها في ظل العمل على تحقيق استقرار الأهداف الرئيسية المتمثلة في الاستقرار النقدي وتوازن ميزان المدفوعات.

أما عن تحديد حجم حصص الدول الأعضاء في رأسمال هذا الصندوق وتحديد قوتها التصويتية في إدارة شؤونه، اقترح وايت أن يكون حجم الحصة لأي دولة على أساس حجم ما في حوزة الدولة من ذهب ونقد أجنبي، وحجم دخلها القومي ومدى تقلبات ميزان مدفوعاتها، وهو بهذا الشكل كان يعبر عن مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تملك آنذاك أكبر كمية من الذهب العالمي وتنتج أعلى دخل في العالم.

3.انهيار نظام "بريتون وودز": إن الخصائص التي ارتكز عليها نظام بريتون وودز باعتبار الدولار العملة القيادية الدولية والوحيدة القابلة للتحويل من وإلى الذهب على وجه الخصوص كانت سببا رئيسيا لانهيار هذا النظام. حيث أن هذه الخاصية كانت تستلزم بالضرورة أن يتواجد ميزان المدفوعات الأمريكي في حالة عجز حتى تتوافر بقية الدول على الدولارات التي تمكنها من تسوية مبادلاتها التجارية والمالية خصوصا الدول ذات العملات غير القابلة للتحويل.

ومن جهة أخرى وفي ظل ارتكاز هذا النظام على خاصية استقرار أسعار صرف العملات الدولية عند مستوى 1 أوقية= 35 دولار فإن ذلك كان يعني أن تواصل عجز ميزان المدفوعات الأمريكي يقابله تواجد الدولار في مستوى أعلى من قيمته الحقيقية، وهو ما يعني وجود تناقض في هذا النظام الذي يجمع بين خاصيتي ضرورة عجز ميزان المدفوعات الأمريكي من جهة وثبات أسعار الصرف من جهة أخرى.

وقد تميزت السنوات الأولى بعد اتفاقية بريتون وودز بما يسمى "ظاهرة نقص الدولار" نتيجة الطلب المتزايد من الدول المتضررة أساسا من الحرب العالمية الثانية على الدولار لتمويل نفقاتها، لكن الوضع تغير بعد ذلك أين تحول الاقتصاد العالمي مع حلول سنة 1960 إلى "ظاهرة تخمة الدولار" بعد العجز الكبير في ميزان المدفوعات الأمريكي نتيجة تزايد استثماراتها في الخارج ومخلفات حرب الفيتنام، وهو ما انعكس سلبا على المخزون الأمريكي، من الذهب الذي تراجع من حوالي 25 مليار دولار سنة 1950 إلى حوالي 10 مليار دولار سنة 1970 نتيجة لجوء البنوك المركزية الأجنبية لتحويل أصولها من الدولار إلى ذهب كرد فعل لتوقعاتها حول تخفيض قيمة الدولار مع الذهب.

وقد كانت أولى التحذيرات حول اختلالات نظام بريتون وودز قد أطلقها الإقتصادي "تريفن" الذي أشار إلى أنه وفي ظل تنامي عجز ميزان المدفوعات الأمريكي، فإن هذا النظام يتميز بمعضلة أن الولايات المتحدة

الأمريكية إما تلجأ لإتباع سياسة نقدية مقيدة للحد من هذا العجز وبالتالي التسبب في "نقص الدولار" والحد من نمو المبادلات الدولية كنتيجة لذلك، أو أن تستمر في سياستها الحالية التي تزيد من تراكم العجز في ميزان مدفوعاتها بما يتسبب في تراجع الثقة في الدولار الأمريكي.

وعلى هذا الأساس اقترح على صندوق النقد الدولي تأسيس عملة خاصة به تكون محايدة، تحتفظ بها البنوك المركزية كاحتياطات بديلة للدولار الأمريكي، يكون إصدارها وفق معدلات ثابتة ومستقرة مع نمو الاقتصاد العالمي.

وتمت الموافقة على اقتراح "تريفين" من قبل صندوق النقد الدولي سنة 1967 من خلال إصدار ما عرف

ب"حقوق السحب الخاصة" التي اقتصر استعمالها كوحدة حساب لحصص الدول الأعضاء دون تحولها لعملة احتياط ومبادلات دولية من جهة لضغوط أمريكية ومن جهة لتزايد بوادر فشل نظام الصرف الثابت في تلك الفترة، خصوصا ما شهدته نهاية الستينات سنوات 1967 و 1968 من بروز هجمات مضاربة على انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي مع الذهب، وهو ما دفع البنوك المركزية آنذاك للإعلان عن إنشاء سوق مزدوجة للذهب أين يخصص أحد السوقين لمعاملات الخواص وفق تغيرات العرض والطلب في حين يخصص السوق الثاني للمعاملات الرسمية بين البنوك المركزية والتي تتم على أساس سعر الصرف الدولار مع الذهب المحدد سابقا ب 1أونصة تساوي 35 دولار أمريكي.

ومع توالي الضغوطات على الدولار الأمريكي الذي أصبح مقوما بأعلى من قيمته الحقيقية، لم تكن عملية تخفيض قيمة الدولار مع الذهب عملية سهلة باعتبارها تتطلب تنسيقا مع الب وك المركزية الأجنبية لتعيد هي الأخرى ربط قيم عملاتها مع الدولار عند مستويات مختلفة ومرتفعة في

الغالب، وهو ما رفضته عديد الدول نتيجة تأثيرات ذلك الرفع على تنافسية صادراتها. ومن ثم ففي ظل عدم التوصل لاتفاق قام الرئيس الأمريكي "نيكسون" في 15 أوت 1971 بالإعلان عن وقف قابلية تحويل الدولار إلى ذهب، وفرض ضريبة تقدر ب 10 % على الواردات الأمريكية إلى غاية توصل البنوك المركزية الأجنبية لاتفاق يقضي بإعادة تقييم عملاتها عند مستويات أعلى.
وفي ديسمبر 1971 تم التوصل لاتفاق بتخفيض قيمة الدولار الأمريكي مع العملات الأجنبية بحوالي 8 % ومعها تم إلغاء ضريبة 10 % مع الإبقاء على إلغاء قابلية تحويل الدولار إلى ذهب، وتم تخفيض سعر صرف الدولار الأمريكي مع الذهب إلى مستوى 1 أونصة ذهب يساوي 38 دولار أمريكي ثم خفضت مرة أخرى في فيفري 1973 ب 10 % بحكم استمرار هجمات المضاربة على تخفيض قيمة الدولار مع الذهب، التي دفعت في مارس 1973 إلى الإعلان عن التخلي عن نظام الصرف الثابت والتوجه نحو تعويم أسعر الصرف.(7)[7]

4.التطورات النقدية العالمية بعد انهيار نظام بريتون وودز:

- يترك في النظام العائم الحر تحديد أسعار الصرف بين العملات إلى قوى السوق، وتتوقف مدى تقلبات سعر الصرف على الكمية المعروضة والمطلوبة من الصرف الأجنبي وكذلك يعتبر التعويم حرا إذا لم تتدخل السلطة النقدية في سوق الصرف من أجل مساندة عملتها الوطنية أو أن تتخذ قرارات اقتصادية مدفوعة باعتبارات تتعلق بسعر صرف عملتها، ولذلك فإن الدولة تكون في غير حاجة إلى الاحتفاظ باحتياطي كبير من العملات الأجنبية طالما أنها لا تتدخل في سوق الصرف.(8)[8]
- في العام 1974 في الدورة العادية لصندوق النقد الدولي شكلت لجنة مؤقتة لإعداد دراسة حول نظام النقد العالمي، ضمت ممثلين عن مختلف الدول الأعضاء في الصندوق، انحصرت مهمتها في إعداد اقتراحات للتكيف مع مقتضيات الحاضر، وقد عرض هذا الاتفاق في جانفي 1976 في كينغستون "جمايكا" بعد المصادقة عليه من قبل 85 % من الدول الأعضاء، والتي تتمتع ب 78.52% من الحجم الإجمالي للحصص في الصندوق، وقد عرف هذا المؤتمر بمؤتمر جمايكا، وفيه تم التعديل الثاني لاتفاقية بريتون وودز، والذي بدأ سريانه ابتداء من أفريل 1978. فاتفاقية جمايكا سمحت للصندوق بالتدخل بشكل فعال من ذي قبل في النظام النقدي العالمي، وفي السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء في الصندوق وخاصة تلك المدينة منها. وبذلك تكون اتفاقية جمايكا قد أدت دور الذهب في النظام النقدي العالمي، وقررت نظاما أكثر مرونة لأسعار الصرف، ودعمت حقوق السحب الخاصة.

فرنسية

ب. تمارين

1. تمرين

[21 ص 3 حل رقم]

هل هناك نظام نقدي دولي ثابت؟

ت. تمرين

[21 ص 4 حل رقم]

مراحل تطور نظام الذهب تتمثل في:

☐	نظام المسكوكات الذهبية
☐	المقايضة
☐	نظام السبائك الذهبية
☐	نظام بريتن وودز
☐	نظام الصرف بالذهب

ث. اختبار التقييم الشامل

1. تمرين

[21 ص 5 حل رقم]

ماهي الإجراءات التي تتخذ خارج الاقتصاد الوطني لمعالجة اختلال ميزان المدفوعات؟

2. تمرين

[21 ص 6 حل رقم]

كيف تحدد أسعار الصرف وفقا للنظام العائم الحر؟

خاتمة

مما سبق نخلص إلي إن النظام النقدي الدولي يهتم أساسا بالعلاقات النقدية الدولية وتسيير وتسهيل التجارة الدولية والعلاقات الاقتصادية، ونشير أيضا إلى أن هذا النظام يتميز بجملة من الخصائص أهمها انه نظام دولي يشمل جميع الدول، نظام له احتياطات متمثلة في أقوى العملات الأجنبية، نظام له مؤسسات تسهر على تطبيقه.

حل التمارين

< 1 (ص 9)

يقصد بالنظام النقدي الدولي مجموعة القواعد والأدوات والمؤسسات المتعلقة بتسوية المدفوعات الدولية

< 2 (ص 9)

قدرته على توفير السيولة الكافية لتسوية المبادلات التجارية والمالية من جهة ومعالجة الاختلالات في موازين المدفوعات من جهة أخرى.

< 3 (ص 16)

النظام النقدي الدولي نظام تاريخي أي ديناميكي لا يتصف بالثبات وإنما تغيرت أشكاله وتطورت عبر الزمن نتيجة لتطور وتغير النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي وجد فيه.

< 4 (ص 17)

☑	نظام المسكوكات الذهبية
☐	المقايضة
☑	نظام السبائك الذهبية
☐	نظام بريتن وودز
☑	نظام الصرف بالذهب

< 5 (ص 17)

الإجراءات التي تتخذ خارج الاقتصاد الوطني تتمثل في اللجوء إلى القروض الخارجية من المصادر المختلفة مثل صندوق النقد الدولي أو من البنوك المركزية الأجنبية أو من أسواق المال الدولية، بيع جزء من الاحتياطي الذهبي للخارج وبيع الأسهم والسندات التي تملكها السلطات العامة في المؤسسات الأجنبية لمواطني تلك الأقطار للحصول على النقد الأجنبي.

< 6 (ص 17)

يترك في النظام العائم الحر تحديد أسعار الصرف بين العملات إلى قوى السوق، وتتوقف مدى تقلبات سعر الصرف على الكمية المعروضة والمطلوبة من الصرف الأجنبي وكذلك يعتبر التعويم حرا إذا لم تتدخل السلطة النقدية في سوق الصرف من أجل مساندة عملتها الوطنية أو أن تتخذ قرارات اقتصادية مدفوعة باعتبارات تتعلق بسعر صرف عملتها.

قائمة المراجع

[1] قريصة صبحي تادرس وآخرون، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 1983

[2] أحمد حشيش وآخرون، اساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 1998، ص 165.

[3] بسام الحجار، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار المنهل اللبناني، الطبعة الثانية، 2009.

[4] السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات، دار الفكر، الطبعة الأولى، عمان، 2011.

[5] زينب حستُ عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، القاهرة، 2008.

[6] ضياء مجيد الموسوي، نظام النقد الدولي، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 2008.

[7] محمد أحمد الافندي، الاقتصاد النقدي والمصرفي، مركز الكتاب الاكاديمي، الطبعة الأولى، عمان ، الأردن ،2018.

[8] عمر يحياوي، مطبوعة محاضرات في مقياس المالية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2019.